

١٨/٠٩/٢

تقرير موجز

النساء في البرلمان المصري: أجندة مختلفة؟

د. مازن حسن، أستاذ مساعد، جامعة القاهرة



البرلمان، سواء في نظام تمثيل الأغلبية أو التمثيل النسبي^٢. ثانيًا، إنَّ للمُشرَّعاتِ من النساء أثرَ كبيرٌ على المناقشات البرلمانية؛ ويعد التركيز الواضح على قضايا مثل التعليم والرعاية الصحية واللامساواة - وهي قضايا تُعرف باسم «القضايا الناعمة» - من أمثلة هذه الإضافة^٢. وأخيرًا، تُكرس نائبات البرلمان جهودهن للقضايا النسوية، مثل الحقوق السياسية للمرأة واستحقاقات الأمومة. وتميل النساء الشاغلات لمناصب برلمانية ذات سياقات عانت النساء فيها من ضعف التمثيل، إلى تلبية توقعات المجتمع منهن بصفتهم «ممثلات للنساء» وبالتالي رائدات للملفات النسائية^٤.

ما مدى التغيير الذي سيطرأ إن زاد التمثيل السياسي للمرأة عن مستواه التقليدي؟ وما أهمية الكوتا في تيسير هذا التغيير؟ في هذا الموجز، أقدم مُخصِّصًا بالبحوث الحديثة التي تدور حول هذين السؤالين ضمن السياق المصري.

رغم أن مصر كانت رائدة إقليمية في التمثيل البرلماني للنساء خلال خمسينيات القرن العشرين، فقد أخذت بالتخلف عن الركب منذئذ، إذ تراوح تمثيل النساء بين ٢٪ و ٣٪. وكانت الاستثناءات في برلمانات ١٩٧٩ و ١٩٨٤ و ٢٠١٠، مع فرض كوتة للمرأة فيها، وكان تمثيل المرأة في تلك البرلمانات ٨٪ و ٧،٨٪ و ١٢٪ على التوالي^١. إلا أن المرأة قد حققت في عام ٢٠١٥ زيادة تاريخية في التمثيل النيابي، إذ حصدت النساء ١٤،٩٪ من مقاعد البرلمان (الشكل ١). تم انتخاب ٧٥ امرأة بمجلس النواب المصري (من بين ٥٦٨ مقعدًا)، وهو تغيير محرَّك الأساسي الكوتا النسائية. كما عيّن الرئيس ١٤ امرأة أخرى ليصبح إجمالي العدد ٨٩ نائبة في البرلمان المصري الحالي. ويكشف تحليل المضمون لجلسات برلمانية أساسية انعقدت في ٢٠١٥ و ٢٠١٦ عن أن هذه التجربة السياسية كانت لها تبعات هامة.

حالة المشاركة الاجتماعية - السياسية للنساء المصريين

منح دستور ٢٠١٤ المرأة المصرية مكتسبات ملحوظة متصلة بالمساواة الجندرية، وزاد تمثيل المرأة النيابي سبعة أمثال، وزادت نسبة الوزيرات ثلاثة أمثالها مقارنة بفترة ما قبل ٢٠١٤ (الشكل ١). إلا أنه ومن منظور اجتماعي-اقتصادي، فما زالت توجد مساحة كبيرة للتحسن. فمشاركة النساء في القوى العاملة على سبيل المثال تبقى محدودة، إذ تتراوح بين ٢٠٪ و ٢٥٪ مقارنة بالمتوسط العالمي الذي يُقدَّر بـ ٥٢٪. وتعمل ١٤٪ فحسب من النساء بين ١٥ و ٥٩ عامًا في وظائف أو في أعمال حرّة، مقارنة بنسبة ٨٣٪ من الرجال^٥.

ومن حيث التعليم، فإن ٢١٪ تقريبًا من النساء بين ١٥ و ٥٩ عامًا لم يرتدن مدرسة مُطلقًا، مقارنة

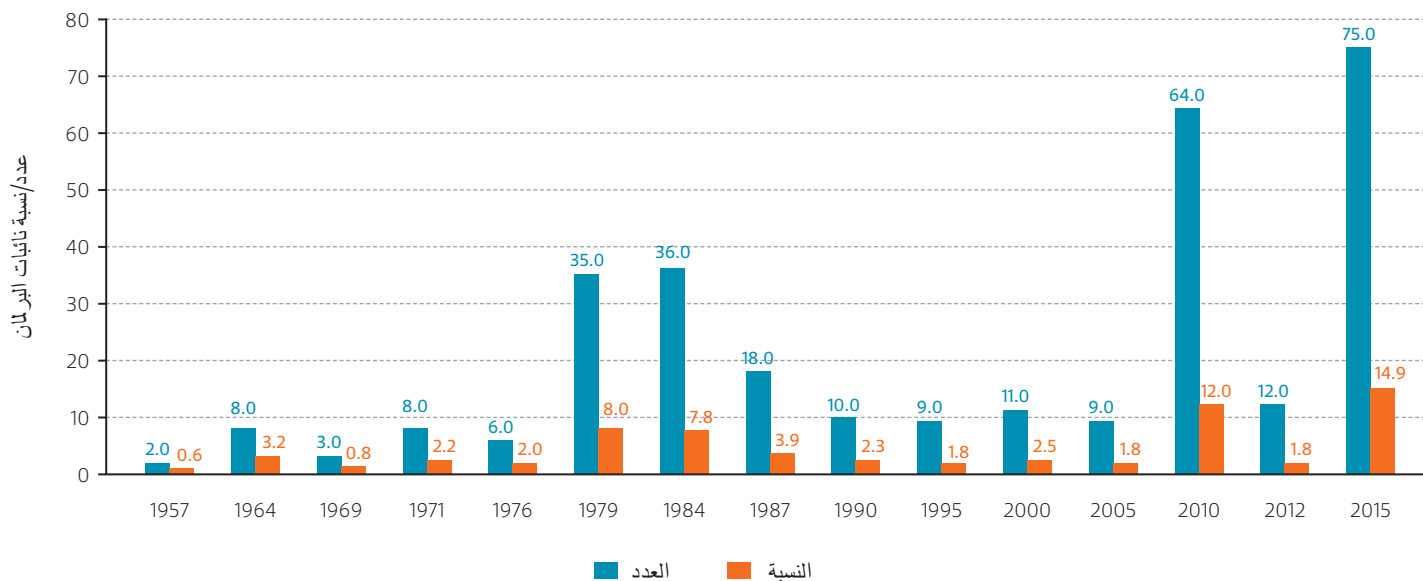
١٤,٩٪

إلا أن المرأة قد حققت في عام ٢٠١٥ زيادة تاريخية في التمثيل النيابي، إذ حصدت النساء ١٤,٩٪ من مقاعد البرلمان

تمثيل المرأة على المستوى العالمي

خرجت البحوث السابقة حول آثار تزايد التمثيل السياسي للمرأة حول العالم بنتائج مهمة عديدة. أولاً، الكوتا هامة في زيادة تمثيل المرأة، فدونها تواجه النساء صعوبة في الوصول إلى مقاعد

الشكل ١. تمثيل المرأة في البرلمانات المصرية (١٩٥٧-٢٠١٥)



المصدر: سجل النواب، البرلمان المصري، عدة طبعات.

ما هي القضايا التي تركز عليها النائبات المصريات؟

تم إجراء تحليل مضمون للسجلات الرسمية الخاصة بثلاث قضايا ناقشها برلمان ٢٠١٥. وقد اختيرت القضايا بما يضمن التنوع (أي تشمل مواضيع متصلة بالمرأة وأخرى لا تتصل بها، وتتعلق بقضايا سياسية واقتصادية واجتماعية) وتم الحرص على كونها بارزة (أي مهمة للمشرع وتجذب اهتمام الرأي العام في الوقت نفسه). تضم القضايا المختارة قضية اقتصادية (ميزانية الدولة ٢٠١٦-٢٠١٧)، وأخرى تخص المرأة (تغليظ العقوبات على الممارسين لتشويه الأعضاء التناسلية للإناث - الختان)، وقضية محاسبية سياسية (استجواب وزير التموين بشأن صفقات القمح ونظام تخزينه). تمت مناقشة هذه القضايا الثلاث على مدار ٢١ جلسة برلمانية. وتحدث حولها إجمالاً ١٤٧ نائباً، بينهم ١٩ نائبة.^٨

تشير البيانات إلى أن النائبات شاركن بفعالية توازي فعالية النواب قياساً إلى نسبتهم من إجمالي الحضور في البرلمان لدى الحديث عن هذه القضايا (شكل ٩، ١٤، ٩٪ من جميع النواب، و ١٣٪ من المتحدثين

بـ ٨٪ من الرجال في نفس الشريحة العمرية.

وتصنيف مصر هو ١٣٦ من بين ١٤٥ دولة على مؤشر المساواة بين الجنسين، بحسب تقرير التفاوت الجندري العالمي لعام ٢٠١٥ الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي.^٦ تشير هذه الإحصاءات إلى وجود مساحة لا يُستهان بها للتحسن في ملف إدماج المرأة المصرية في المجتمع، إذا كان المراد هو تسليط الضوء على قضايا المرأة وحقوقها في النقاشات العامة، وفي صدارتها المناقشات البرلمانية.

خلفية ديمغرافية عن نائبات البرلمان المصريات

تُظهر المقارنة بين خلفيات النائبات والنواب أن النائبات يكنّ أصغر سناً كمعدل وسطي، وخلفياتهن التعليمية أعلى إلى حد ما، كما أنهن أقل ارتباطاً بالأحزاب مقارنة بنظرائهن من الرجال.^٧ وقد كشف التحليل الإحصائي (t-test) عن كون الكوتا النسائية من العوامل - التي تم إثباتها إحصائياً - كسبب رئيسي وراء زيادة تمثيل المرأة في انتخابات ٢٠١٥.

تشير البيانات إلى أن النائبات شاركن بفعالية توازي فعالية النواب قياساً إلى نسبتهم من إجمالي الحضور في البرلمان لدى الحديث عن هذه القضايا.

إتقال كاهل الأجيال الشابة. مناط التركيز هذا يبدو متسقاً مع الصورة التي قدمتها دراسات سابقة رجّحت أن يمتد دور النائبات البرلمانيات كأهيات ليشمل الاهتمام برعاية عموم السكان. تُظهر

حول القضايا الثلاث). ومن بين القضايا الثلاث الخاضعة للدراسة، كانت النائبات هن الأكثر فعالية من حيث المداخلات الخاصة بالقضية التي تمس المرأة بشكل مباشر (تشويه الأعضاء التناسلية)، ومثلن ٢٠٪ من النواب الذين تحدثوا عن الموضوع. تلي هذه القضية مناقشة الميزانية (٨، ١٢٪)، ثم صفقات القمح ونظام تخزينه (٢، ١٠٪).

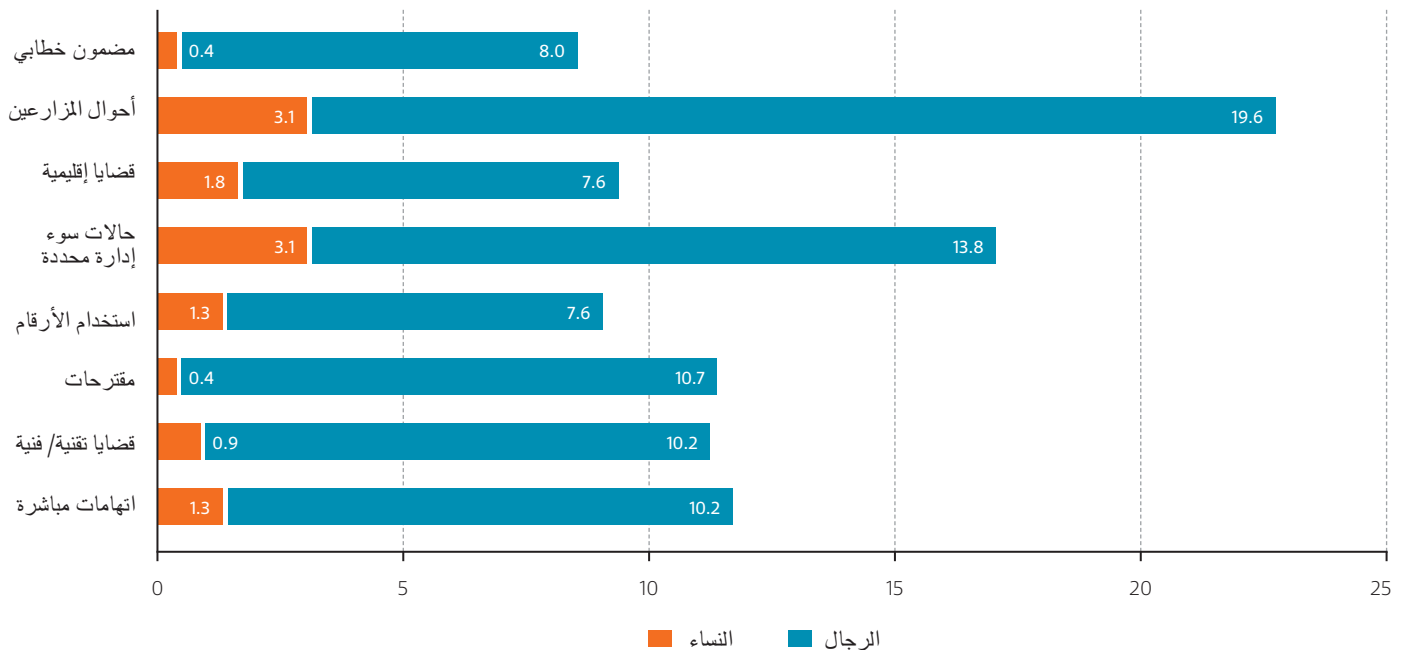
الجدول ١. خلفيات النائبات والنواب المنتخبين والمنتخبين للبرلمان المصري في ٢٠١٥

	النواب	النائبات
متوسط السن (بالسنوات)	٥١	٤٥,٧
التعليم	تعليم ثانوي أو أقل (%)	٢٠,٨
	درجة جامعية (%)	٧٣,١
	درجة ماجستير (%)	١,٤
	درجة دكتوراه (%)	٤,٧
نسبة النائبات والنواب المنتخبين على القوائم	١٣,٠٪	٧٤,٧٪
نسبة المستقلات والمستقلين	٥٧٪	٧٧,٣٪

في ما يخص مناقشات الميزانية، ورغم أن ١٠ نائبات فقط من بين ٧٨ نائبة شاركن في المداولات، فيمكن رصد ملاحظات هامة من هذه المشاركات. وأكثر قضية ركزت عليها النائبات كانت الرعاية الصحية (٦، ٢٨٪ من جميع الفقرات التي تسجل مداخلات النائبات حول قضايا الرعاية الصحية)، تليها قضية التعليم (١، ١٦٪) والضمان الاجتماعي وقصور الموازنة، وقد اجتذبت القضيتان من النائبات نفس نسبة الاهتمام (٥، ١٢٪ لكل من القضيتين). على الجانب الآخر، ركز النواب الرجال أكثر على انتقادات الحكومة (٣، ٢٦٪ من الفقرات التي تسجل مداخلات النواب الرجال حول هذه المسألة)، وقصور الموازنة (٦، ١٤٪) والدعم الحكومي (٩، ١٠٪). ومن المثير للاهتمام أن النائبات اهتممن بشدة بقصور الميزانية بالتركيز على الخوف من

المصدر: سجل النواب، البرلمان المصري، عدة طبعات؛ تقرير هيئة الانتخابات المصرية حول انتخابات ٢٠١٥.

الشكل ٢. المداخلات الخاصة بالقمح وتخزينه، بحسب الجنس (%)



أما بعد . . .

وصف الفيلسوف جون ستيوارت ميل - قبل ١٥٠ عاماً - خسارة المجتمع للتمثيل المناسب للنساء ومواهبهن بأنه مثال واضح على تعييب المنطق النفعي الرشيد.^{١٠} وعلاوة على الحجج المؤيدة لتمثيل المرأة في المجال السياسي من منطلق المساواة والرمزية، فالأدلة أعلاه تؤكد أن تمثيل المرأة مهم من حيث المضمون، وليس من المنظور الشكلي فحسب. فالنساء يقدمن مساهمات هامة في السياسة ويناصرن أجندة مميزة. تُظهر الأدلة الإمبريقية (التجريبية) المقدمة في هذا الموجز أيضاً قدرًا من الدعم لنظرية الكتلة الحرجة، من حيث أن تمثيل المرأة بما يتجاوز عتبة معينة يعطي النساء في البرلمان نصيباً أكبر من التضامن والحماس للتعاون معاً لنصرة حقوق المرأة.

إنّ حفظ استمرارية هذه التغييرات والاستمرار - وربما الزيادة - في الكوتا النسائية النيابية، هي خطوة في الاتجاه الصحيح. فضلاً عن ذلك، فإن بعضاً من نواحي قوانين الانتخابات تُصعّب على النساء تنظيم حملات الدعاية الانتخابية ويعوزها الإصلاح، لا سيما في ما يخص الانتخابات التي بها تنافس كبير على مقاعد الأغلبية. من الأمثلة هنا الإنفاق المفرط - والذي يصعب رصده أحياناً - على الدعاية الانتخابية، وضخامة المساحة الجغرافية للدوائر الانتخابية، وضعف تمثيل المرأة في الهيئات المُشرفة على الانتخابات. كما أنه إذا تم تعيين نساء أكثر في مناصب تنفيذية هامة، فربما يصبح تواجد المرأة في الحياة العامة والحياة السياسية أمراً طبيعياً. مع أنّ مصر أحرزت قدرًا من التقدم في هذا المجال عبر تعيين نساء في حقائب وزارية هامة، فربما تتمكن من إحداث فرق كبير إذا تم تعميم هذه الاستراتيجيات على مستويات أخرى في جهاز الدولة.

مقارنة عدد المداخلات التي أدلت بها نائبات وتلك التي أدلى بها نواب حول كل من القضايا الفرعية المدرجة تحت بند مناقشة الميزانية - عن طريق الاختبارات الإحصائية - أن النساء تحدثن بشكل مختلف عن الرجال إزاء ثلاث مسائل: حول كل من الرعاية الصحية وقضايا المرأة (مثال: تقديم دعم مالي أكبر للأمهات المنفصلات)، وتحدثت النساء أكثر بكثير من الرجال في هذا الصدد، لكن كان نزوعهن إلى انتقاد الحكومة أقل بدرجة كبيرة مقارنة بالرجال. كما أن عدم تناول أي من النواب الرجال لقضايا المرأة أثناء انعقاد المناقشات الخاصة بالميزانية لهو مثير للاهتمام.

وقام النواب والنائبات باستخدام المداخلات - أثناء انعقاد مناقشات حول مشروع قانون لتشديد العقوبات ضد الختان - لإعلان المعارضة لهذه الممارسة (٦، ٢١٪ من جميع الفقرات)، مع الدعوة إلى تشديد العقوبة على ممارسيها (٧، ١٥٪) أو تقديم حجج نسوية عند المناظرة ضدها (٧، ١٣٪). وتُعزى نسبة ٢٥٪ من جميع الفقرات إلى نائبات (ويمثلن ١٥٪ من جميع نواب البرلمان)، في حين تُعزى النسبة الباقية إلى النواب الرجال. وأُعربت النائبات بالأساس عن رفض الختان (٢٣٪ من جميع الفقرات الخاصة بالنائبات) واستخدمن حججاً نسوية ضد مشروع القانون (٢٣٪ أيضاً).^{١١} وهناك نتيجتان مهمتان يجدر ذكرهما: لم تعرب نائبة برلمانية واحدة عن تأييد الختان؛ وثانياً، عند الحديث في معارضة الختان، كان مُرجحاً بنسبة ثلاثة أمثال أن تستخدم النائبات حججاً نسوية مقارنة باستخدام الحجج الدينية أو العلمية (اختلاف هام على صعيد ٩٠٪ من الثقة)، ما يؤشر بأن النساء قد اخترن التعامل مع القضية من منظور نسوي بشكل أساسي.

وأخيراً، لدى مناقشة قضية صفقات القمح وتخزينه، لم تكشف التحليلات الإمبريقية (التجريبية) عن أي اختلاف إحصائي ملحوظ بين منظوري النواب والنائبات. أحد الاستدلالات الممكن استنباطها من هذه النتيجة هي أن النائبات تعاملن مع القضايا غير المتصلة بالمرأة بنفس طريقة تعامل النواب معها. وكانت للنائبات ذات القدرة على التعاطي مع القضايا الأساسية «الجافة» أو «الصعبة» - كتلك المتصلة بالاحتياجات الاقتصادية - بنفس درجة العمق ومستوى الفهم المركب الذي ظهر في مداخلات النواب الرجال.

**وهناك نتيجتان مهمتان
يجدر ذكرهما: لم تعرب
نائبة برلمانية واحدة
عن تأييد الختان؛ وثانياً،
عند الحديث في معارضة
الختان، كان مُرجحاً بنسبة
ثلاثة أمثال أن تستخدم
النائبات حججاً نسوية
مقارنة باستخدام الحجج
الدينية أو العلمية**

**إنّ حفظ استمرارية هذه
التغييرات والاستمرار -
وربما الزيادة - في الكوتا
النسائية النيابية، هي
خطوة في الاتجاه الصحيح.**

إن هذا التقرير الموجز هو جزء من مشروع بحثي دام لعامين ويتناول التعددية في الشرق الأوسط بعيد الإنتفاضة العربية. وقد تم دعم المشروع بسخاء عبر منحة من قبل جمعية كارنيغي في نيويورك.

للاطلاع على أوراق أخرى:

www.bakerinstitute.org/issue-briefs

كتب هذه المطبوعة باحث/ة (أو باحثون/باحثات) شاركوا/شاركن في مشروع تابع لمعهد بيكر. وكلما أمكن، قام خبراء خارجيون بمراجعة البحث قبل إصداره. إلا أن الآراء الواردة هنا تخص مؤلفيها ولا تعكس بالضرورة آراء معهد بيكر للسياسات العامة التابع لجامعة رايس.

© 2018 Rice University's Baker Institute for Public Policy

النقل والاقتباس بصيغة:

يُسمح بالاقتباس والنقل من هذا المحتوى أو إعادة إنتاجه دون تصريح مسبق، بشرط النسب إلى المؤلف وإلى معهد بيكر للسياسات العامة التابع لجامعة رايس.

Cite as:

Hassan, Mazen. 2018. *Women in the Egyptian Parliament: A Different Agenda?* Issue brief no. 09.02.18 (Arabic). Rice University's Baker Institute for Public Policy, Houston, Texas.

٧ يرتبط هذا التحليل بالناائبات البرلمانيات المنتخبات فحسب.

٨ وحدة تحليل الدراسة كانت الفقرة. وإجمالاً، ضمت سجلات البرلمان الخاصة بالقضايا الثلاث ٥١٦ فقرة.

٩ قالت نائبة على سبيل المثال إن الختان يمثل «عنفاً ضد المرأة لأنه يبتز جزءاً من جسمها» [الجلسة العامة رقم ٩٥ (٣١ أغسطس/آب ٢٠١٦)، ص ١٢]، في ما قالت أخرى إن: «هذا محض عنف ضد النساء» [الجلسة العامة رقم ٩٥ (٣١ أغسطس/آب ٢٠١٦)، ١٤]. يجدر بالملاحظة أن هناك نائبة تالئة - وهي أستاذة علوم عقيدة وفلسفة في جامعة الأزهر، استخدمت أيضاً مقولات نسوية في مطالبة النواب بأن «يحترموا النساء ويكفوا عن تقييدنا وتهديدنا وكيل الأذى لنا» [الجلسة العامة رقم ٩٥ (٣١ أغسطس/آب ٢٠١٦)، ٢٣-٢٤].

١٠ انظر: John Stuart Mill, *The Subjection of Women*, ed. Susan Orkin, (Cambridge: Hackett, 1869; 1988).

الكاتب

د. مازن حسن يشغل منصب أستاذ مساعد متخصص في السياسة المقارنة في جامعة القاهرة، مصر. ويشغل منذ مايو/أيار ٢٠١٨ منصب نائب مدير مركز البحوث والدراسات السياسية وحوار الثقافات في جامعة القاهرة. يشمل تخصصه النظم الانتخابية والحزبية، وتصميم المؤسسات في النظم حديثة العهد بالديمقراطية، والرأي العام والعلوم السياسية التجريبية.

center for the MIDDLE EAST

Rice University's Baker Institute for Public Policy

الهوامش

١ لكن برلمان ٢٠١٠ استمر شهرين فحسب ثم تم حلّه بعد انتفاضة ٢٠١١.

٢ انظر:

Norris, P. 2004. *Electoral Engineering: Voting Rules and Political Behavior*. New York: Cambridge University Press; Krook, Mona Lena. 2009. *Quotas for Women in Politics: Gender and Candidate Selection Reform Worldwide*. New York: Oxford University Press.

٣ انظر:

Franceschet, S. and Piscopo, J. M., 2008. *Gender Quotas and Women's Substantive Representation: Lessons from Argentina*. *Politics & Gender*, 4: 393-425; McDonald, J. A. and O'Brien, E. E., 2011. *Quasi-Experimental Design, Constituency, and Advancing Women's Interests: Reexamining the Influence of Gender on Substantive Representation*. *Political Research Quarterly*, 64: 472-86.

٤ انظر:

Heath, R., Schwindt-Bayer, L., and Taylor-Robinson, M. M., 2005. *Women on the Sidelines: The Rationality of Isolating Tokens*. *American Journal of Political Science*, 49: 420-36; Smooth, W., 2011. *Standing for Women? Which Women? The Substantive Representation of Women's Interests and the Research Imperative of Intersectionality*. *Politics and Gender*, 7: 436-41.

٥ انظر:

Egypt Health Issues Survey 2015 (Cairo, Egypt: Ministry of Health and Population; and Rockville, Maryland: ICF International, 2015).

٦ انظر: <http://reports.weforum.org/global-gender-gap-report-2015/>

تم الاطلاع في ١٥ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٧.